النخبة السياسية ـ الثورية في أريتريا وإشكالية بناء الدولة المستقلة

عبدالله جمعة الحاج
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الامارات العربية المتحدة

مقدمة

لقد توج الكفاح المسلح الذي خاضه الشعب الأريتري بتحقيق نصر مؤزر أعطى أريتريا شكلها السياسي من حيث كونها دولة تنتظر ان يُصادق على استقلالها من خلال الاستفتاء الذي سيتاح فيه للشعب الأريتري اختيار شكل الدولة التي يرغب في إقامتها، ومن خلال اعتراف المجتمع الدولي بذلك. وخلال المراحل الأولى للفترة النضالية تم التركيز على الجانب العسكري للثورة، وعلى العلاقات السياسية الخارجية للجبهات المناضلة بحيث أغفل الجانب الاجتماعي والسياسي الداخلي لأريتريا إلى حد كبير، ويمكن إدراج الصراع الذي خاضته الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا ضمن قائمة النضالات المسلحة الرائدة التي خاضتها شعوب عالم الجنوب، فهو شبيه بتلك النضالات التي دارت في الصين وفيتنام وكوريا وموزمبيق وغينيا بيساو والجزائر، والتي أرست لنفسها تقاليد نضالية معينة اهتمت بالجوانب الاجتماعية بشتى أبعادها، وبتكوين خطوط سياسة داخلية واضحة سارت جنبا إلى جنب مع الخطط المرسومة للكفاح المسلح، وهذا الأمر لم يخرج من تفكير الجبهات المقاتلة في أريتريا والحبشة [1] جميعا. ولكن إذا ما أخذنا في الاعتبار كون الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي صاحبة أكبر موقع قدم على الساحتين: العسكرية والاجتماعية فإننا نلاحظ أن خط النخبة السياسية التي تقودها وممارساتها هي التي سيطرت على جوانب الكفاح الأريتري بمجمله بشكل كبير، ومن خلال ذلك استفادت من تجاربها المختلفة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجهت تلك النخبة جل اهتمامها لتحليل وفهم

في مؤتمراتها التنظيمية والتوحيدية، وعن طريق استعراض أفكار ومواقف وتصريحات رموز تلك النخبة السياسية من أمثال اسياس آفورقي الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا والأمين العام لحكومة أريتريا المؤقتة، ومن خلال استعراض ما سنته تلك النخبة من مراسيم وقوانين، ومن خلال ما تقوم بممارسته وتنفيذه في هذا السياق، ومن خلال ما بثته وسائل الإعلام سواء أكانت تلك التابعة لها أم المحايدة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه لكي يتم تحقيق تراكم علمي للمادة الموجودة في الحقل فقد تمت الاستعانة بما هو متوافر من أدبيات عربية وإنجليزية سابقة تناقش الشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأريتري.

وبهذا الصدد لا بد من الإشارة إلى شح المصادر المتعلقة بموضوع من هذا القبيل، بخاصة العربية منها، وذلك لأنه جديد في حد ذاته، ولأن الدراسات المتعلقة بأريتريا لم تلق الاهتمام الكافي من الباحثين العرب، وإلى هذه اللحظة، برغم ما لأريتريا من أهمية خاصة لدينا نحن العرب (الحاج 1992 :27 -46). ولابد من الإشارة أيضا إلى أنه تم التعامل بحذر مع ما هو موجود في الحقل في سبيل أن نقدم مستجدات الساحة السياسية الأريترية وبشكل علمي للقارىء العربي، آخذين بعين الاعتبار ضرورة الحرص والحذر الشديدين في إطلاق الأحكام والتعميمات والتقويمات، وضرورة تجاوز الانطباعات السطحية السريعة انطلاقا من واقع محدودية علم السياسة والاجتماع السياسي في مجال التنبؤ بما قد تقوم به أية نخبة سياسية، وخاصة إذا كان المحيط السياسي والاجتماعي الذي تعيش فيه ينتمي إلى عالم الجنوب المتخلف الذي يفتقد إلى وجود المؤسسات، مما يتطلب منا التنبه لأخطار عدم البصيرة في الأنماط والنسق، وعدم البصيرة في الأيديولوجية مما يعني الاحترإس الكامل من الانحياز للأفكار المسبقة والأحكام الشخصية المحضة (دسوقي، 160:1990).

تشكل الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا

وبروز النخبة السياسية التي تقودها

قبل الحديث عن دور النخبة السياسية في تشكل النظام السياسي والاجتماعي الأريتري نرى أنه حري بنا أن نقدم نبذة مختصرة عن كيفية تشكل الجبهة الشعبية، وعن تاريخها النضالي، ودورها في عملية التحرير، وعن بروز النخبة السياسة التي تقودها، فقد اشتعلت الشرارة الأولى للمقاومة الأريترية ضد الاستعمار الحبشي في

التحرير . على شكل مجموعات متفرقة وشبه متنقلة لبعض الوقت، وأدى هذا العامل إلى أن تتحول جبهة التحرير إلى مجال لنفوذ التقاليد المحلية حيث أخذ نشاطها في الميل لكي تشكل حملات غزو من القبائل الرحل على مناطق الفلاحين والتجمعات الحضرية، وفي هذا السياق تم تبني نمط محدد من حرب العصابات التي نادرا ما استطاعت الحركة تجاوزه، وفتحت أعذار من قبيل جمع الضرائب الثورية قامت قبائل بني عامر مثلا بمصادرة بهائم الفلاحين، وقامت بفرض الاتاوات على القبائل الفلاحية والرعوية المستقرة والضعيفة (Johnson, 1981: 187).

ومع توسعة جبهة التحرير الأريترية لعملياتها العسكرية في الهضبة الأريترية بدأت التناقضات الدينية والطبقية والإثنية والعرقية والمذهبية تطفو على السطح، وظهرت مجموعات تطالب بإزالة التناقضات وخاصة المتعلق منها بالاختلاف الديني، وقامت بمعارضة توجهات القيادة التي ذكرنا أنها كانت في طريق تشكيل نخبة سياسية ذات أصول طبقية تنتمي إلى البورجوازية الصغيرة، وسبب تلك المعارضة كان توجهات تلك القيادة نحو انتهاج سياسات تتمحور حول التوجهات الدينية والقبلية الضيقة، وتطورت تلك المعارضة إلى مناداة صريحة من قبل المعارضين بانتهاج سياسات اجتماعية ثورية تقوم بالربط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة على أنها طبقات متساوية بحكم علاقاتها مع بعضها البعض عن طريق إذكاء الشعور الطبقي والمصلحة المشتركة الهادفة إلى تحقيق تحرير أريتريا من حيث هي مصلحة قومية عليا بغض النظر عن العرق أو الديانة التي تنتمي لها كل فئة على حدة، ولكن تلك المناداة لم تلق استجابة في أوساط النخبة السياسية والعسكرية المسيطرة على جبهة التحرير الأريترية مما حدا بالفئات المعارضة للانفصال الفعلي عنها، وتشكيل فصيل جديد تحت مسمى: الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا (Farer, 1976 4-5). ولكن ذلك الانفصال لم يعجب النخبة المسيطرة على جبهة تحرير أريتريا، ونظرت إليه على أنه خطر داهم يهدد وجودها من حيث كونها نخبة سياسية وعسكرية بنفس القدر الذي يهدد بقاء ونجاح مسيرة الثورة. من ذلك المنطلق شرعت النخبة المسيطرة على جبهة التحرير في الإعداد للقضاء على الثورة المضادة التي كانت تنبىء بتشكيل وبروز نخبة سياسية وعسكرية موازية لها. وقاد ذلك الأمر إلى نشوب حرب أهلية مدمرة بين فصائل الثورة الأريترية في الفترة ما بين العامين 1972-1974 عندما حاولت جحافل الجيش الحبشي القضاء على الثورة وسحقها سحقا تاما مستغلة ظروف الصراع الداخلي التي دارت بين الأريتريين،

مفروضا على أريتريا من قبل الأمم المتحدة، وبقرار منها (جبهة التحرير الأريترية، 1977). ذلك القرار كان جائرا بحق أريتريا حيث إنه حرم شعبها من حق تقرير المصير، وبدا الخروج عن المألوف واضحا فيه حيث تمت محاولة خلق تعايش بين أمة كانت تناضل من أجل الحرية والديمقراطية والاستقلال وبين نظام استبدادي يقوم على حكم الفرد، وسرعان ما اتضحت حقيقة عدم إمكانية التعايش بين الطرفين؛ ففي سبيل تحطيم الحياة السياسية الأريترية قام النظام الحبشي في عهد هيلاسيلاسي بالتخطيط لشل الاقتصاد الأريتري شلا تاما عن طريق الاستيلاء على واحد من أهم مصادره، وهو عائدات الجمارك؛ وعن طريق إغلاق العديد من المصانع وتفكيكها ونقلها من أريتريا إلى الحبشة؛ وعن طريق عرقلة التنمية الاقتصادية الأريترية بشكل عام، بالاضافة إلى ذلك فقد صودرت أيضا حرية الكلمة وقمعت الصحافة وسجن القائمون عليها، وتم سحب جميع الصلاحيات التي كانت تتمتع بها الجمعية الوطنية الأريترية (البرلمان) بالإضافة إلى إلغاء صلاحيات جميع السلطات الأخرى وخاصة القضائية منها التي استبدلت بالنظام القضائي الحبشي، وعلاوة على ذلك فإنه تم فرض الأمهرية لغة رسميةً وحيدةً وتم إحراق جميع الكتب المكتوبة باللغات الأخرى كالعربية والتيجرية، تمّ أيضا إنزال العلم الأريتري واستبداله بعلم الحبشة (Houtrat, 1981: 263).

وإذا ما كانت تلك الممارسات قد أدت إلى إفقار الطبقة العاملة الأريترية من جانب فإنها أدت من جانب آخر إلى نمو الحركات العمالية بشكل لم يسبق له مثيل، وإلى إنشاء نقابة الاتحاد العمالي في العام 1952، وفي الوقت ذاته خطط النظام وجهز للقضاء عليها، وفي هذا السياق قام عملاء حكوميون بإطلاق النار على رئيس الاتحاد الذي أصيب بجروح بليغة، ومنع العمال من عقد أية اجتماعات ومنعت صحيفة نقابة الاتحاد العمالي من الصدور منعا باتا، وفي ظل تلك الظروف اضطرت الحركة العمالية للعمل في السر، وبدأت برنامجا مكثفا لتثوير الجماهير، وذلك بالتعاون مع الحركة الطلابية، ومع بداية العام 1957 انتشرت فكرة الثورة عبر القطر الأريتري كافة، وبلغت ذروتها بقيام الاضراب الشامل في العام 1958، وفي مظاهرات شعبية عارمة قام المشاركون من عمال وطلبة وقطاعات أخرى من الشعب بشجب السلب والنهب الاقتصادي الذي قامت به حكومة الحبشة وطالبوا علنا باستقلال أريتريا، وكان رد فعل النظام الحبشي فوريا وقاسيا ودمويا حيث أمر قواته بفتح النار على المتظاهرين، وجرح وقتل المئات كما اعتقل آلافاً آخرين، وبعد تلك

مما اضطره إلى تفتيتها وإذابتها، وأجبر الكثير من أعضائها على مغادرة القطر أو على إقصاء انفسهم ذاتيا عن النظام وسياساته، بالإضافة إلى ذلك فإن نظام هيلاسيلاسي قام بمكافأة ملاك الأرض الاقطاعيين عن طريق منحهم ألقابا ارستقراطية ومزيدا من الأملاك، وعين الكثير منهم في مناصب عالية في الهرم البيروقراطي، ففي الأراضي الأريترية المرتفعة تمت مكافأة العناصر الإقطاعية الموالية للنظام عن طريق تقوية مراكزهم السياسية وسلطتهم الادارية، وفي خضم ذلك بات أعضاء هذه الطبقات يشعرون بأنهم أكثر أمنا وقدرة على الاحتفاظ بمواقعهم الطبقية التي تتحقق من خلال امتيازاتهم، ذلك الشعور بالأمن والسيطرة مكنهم من العبث بنظام الدييسا السائد الذي سنتحدث عنه في إطار حديثنا عن البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية للمجتمع الأريتري، ومكنهم أيضا من السيطرة التامة على النشاطات التجارية في الريف الأريتري بالإضافة إلى تمكينهم من إقامة وتطوير مصالح وأعمال في المناطق الحضرية أو المدن بشكل خاص، وفي المقابل أدى ذلك إلى تغييب المزيد من ملاك الأرض في الأراضي المنخفضة بنفس المستوى (Gamer, 1982: 310-312).

البنى الاجتماعية والسياسية التقليدية للمجتمع الأريتري

يتكون المجتمع الأريتري من فلاحين مستقرين في مناطق الأراضي المرتفعة، ومن رعاة بدو متنقلين أو شبه متنقلين في الأراضي المنخفضة، ولازال الشكل الأول ـ الفلاحون المستقرون ـ ينتظم في تجمعات قروية تتكون من عائلات ممتدة، وتقليديا يوجد ثلاثة أنظمة من ملكية الأرض في معظم قرى الأراضي المرتفعة، فتحت مايسمى بالميريت ريستي Meriet Rist، أو الملكية العائلية يستطيع أفراد العائلة فقط استعمال الأراضي الخاصة بهم، والتي لا يمكن أن تباع أو يتم التصرف فيها إلا بموافقة أفراد العائلة جميعاً، وإلى جانب ذلك فقد ساد ذلك نظام الملكية الفردية للأرض أو بما يعرف بالميريت وركي Meriet worki، ولكن الطريقة الأكثر انتشارا هي مايعرف بالدييسا Diesa، وهي نوع من الملكية الجماعية أو القروية، وفي هذا النظام يوجد لكل فرد من أبناء القرية حقٌ متساوٍ مع أبناء القرية الآخرين في استعمال الأرض، وينقسم القرويون تحت هذا النظام إلى فئتين: الأولى هي عائلات الريستجنا Restegna، وهم تلك المجموعة من العائلات التي تنحدر من السكان الأصليين للقرية، والثانية هي تلك المجموعة من العائلات التي قدمت إلى القرية لاحقا وتسمى ماكالاي آليت Makalai Alet، ويحق للفئة الأولى فقط المساهمة في إدارة

وطني وعمل اجتماعي في الوقت ذاته، ويبدو أن تعريفاً من ذلك القبيل لم يأت من فراغ بل هو أحد أهم مخرجات الصراع السياسي الحاد في داخل حركة التحرير الأريترية ذاتها، ودار النقاش المر الذي نشأ في صفوف جبهة التحرير الأريترية في القسم الثاني من الستينات والذي تبلورت نتائجه في ولادة الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا في العام 1970 حول طبيعة وأهداف وماهية القوى المحركة للثورة، وقد توصلت عناصر جبهة تحرير أريتريا السابقة والتي تشكل الآن الشريحة العليا للنخبة السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى قناعة مفادها أن الطريق الوحيد إلى النصر هو الصراع على جبهتين: هما الاستقلال الوطني وتحقيق التغير الديمقراطي للمجتمع الأريتري[4]. ويشير البرنامج الآنف الذكر إلى إقامة دولة ديمقراطية شعبية تهدف إلى إزالة جميع الأجهزة الإدارية التي أقامها النظام الحبشي وإلى إزالة جميع القوانين المعادية للوطن وللديمقراطية، وإلى إلغاء جميع الاتفاقيات العسكرية والسياسية والاقتصادية التي أبرمتها الحبشة مع الدول الأخرى وتخص أريتريا، ويبدو أن تلك الأهداف المعلنة تعكس إلى حد كبير الفكر الذي تتبناه النخبة السياسية في الجبهة، ووفقا للتحليل الذي أجرته تلك النخبة فإن هذين الجانبين لمعركة التحرير متداخلان إلى حد كبير، وإلى درجة يستحيل فيها فصل الواحد منهما عن الآخر، ولايمكن تحقيق التطلع الشعبي إلى الاستقلال والمحافظة عليه مالم يتم تحويل الطبيعة الاستغلالية لتركيبة المجتمع بحيث تصب في مصلحة السواد الأعظم من الجماهير الشعبية، ونظير ذلك فإنه كان من غير المجدي التفكير في تحقيق تطلعات ومطالب الجماهير الأساسية خارج نطاق أريتريا المستقلة.

ويبدو من الطرح الجديد الذي تتبناه الحكومة الارتيرية المؤقتة والتي تتشكل عناصرها من الكوادر القيادية التي شكلت النخبتين السياسية والعسكرية في الجبهة الشعبية، ومن ممارسات النخبة السياسية للجبهة المذكورة خلال تاريخها النضالي الطويل منذ إنشائها أنها ستأخذ في حسبانها ثلاثة أمور مهمة عند الرغبة في صياغة الشكل النهائي لطبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي سيهيمن في أريتريا، الأمر الأول أن السياسات الإمبريالية وسياسات الاستعمار الجديد هي المسبب الأساسي الذي جر الشعب الأريتري لكي يخوض النضال الطويل الذي خاضه، وقاسى من خلاله شتى أنواع المعاناة، وبالإضافة إلى ذلك فان تلك القوى ذاتها هي التي عملت أيضا على عرقلة حق الشعب الاريتري في تقرير مصيره ولاتزال تعرقل، إما

إلى تراكم ثروات طائلة بين أيديهم، وفي الأراضي الأريترية المنخفضة تم استغلال المستأجرين بالطريقة نفسها. فقد احتكرت الطبقات الإقطاعية الحياة الاقتصادية والتجارية في المناطق الريفية، وتاريخيا كان الإقطاع مرتبطا بالمستعمر سواء أكان الايطالي أم البريطاني أم الحبشي مستمدا بذلك سندا لمراكزه، تلك المراكز قويت بشكل كبير من قبل نظام هيلاسيلاسي الإقطاعي واستمر نظام منجستو هيلا ميريام في التحالف مع بعض رموزها بهدف ضرب التماسك الشعبي الأريتري مما جعل تلك الطبقات هدفا أساسيا للثورة وعملت النخبة السياسية على توجيه الأمور بحيث يتم ضرب مصالح تلك الطبقات بغرض تفكيكها وإذابتها والقضاء عليها (Houtrat, 1981: 265).

ويجدر بنا الاستدراك هنا أنه برغم تحالف الدرق مع تلك القوى إلا أنه حاول فيما قبل نجاح الثورة الأريترية القيام بعملية إصلاح لنظام ملكية الأرض بهدف القضاء على الشكل القديم للنظام الاقطاعي السائد، ولكن ما قام به لم يكن كافيا ولم ينفذ تنفيذا صحيحا في جميع المناطق. وبقيت المسألة على حالها في غالب الأحيان حيث اعتمد المركز الاجتماعي المرموق والثروة والقوة على ملكية الأفراد للأرض، وملكية الأرض عملية معقدة جدا وتعتمد على خصوصيات كل إقليم من أقاليم أريتريا وعلى نوعية الكثافة السكانية الموجودة في ذلك الأقليم، وفي قطر يشكل فيه المشتغلون بالزراعة ومايتصل بها حوالي 95 بالمائة من الكثافة السكانية، في حين أن من يملكون الأرض هم قلة من الإقطاعيين وكبار الأغنياء، فإن فكرة إصلاح ملكية الأرض تعد ذات شعبية واسعة، لذلك فقد حاولت الجبهة الشعبية ذاتها القيام بإصلاحات تتعلق بالأرض عندما تمكنت من تحرير بعض المناطق خلال الثمانينات، ولكن تلك الإصلاحات لم تسر بيسر وسهولة بسبب ظروف الحرب وبسبب تدخلات النظام الحبشي المستمرة وبسبب المعارضة التي نشأت في أوساط الكثير ممن مست مصالحهم.

والهدف الرئيسي الثاني للثورة هو الشريحة العليا من البورجوازية. ووفقا لتصنيف الجبهة فإن هذا القسم يتكون من البورجوازية الكومبرادورية، ومن البورجوازيين البيروقراطيين، وكما هو شائع في جميع دول الأطراف التابعة أو جميع الدول التي يحلو للبعض تسميتها بالدول المستعمرة استعمارا جديدا فان الطبقات والفئات الاجتماعية المذكورة تخدم كوكلاء محليين للرأسمال العالمي ترأس تجارة الاستيراد والتصدير والمؤسسات المالية والاهتمامات المتعلقة بالصناعة والتجارة

العظمى من تلك الطبقة تتكون من الزراع الفقراء جدا حيث إنهم يشكلون ما يقارب ستين بالمائة من مجموع أعضاء الطبقة المذكورة، وبالاضافة الى قوتهم العمالية الجسدية، يمتلك بعض المشار إليهم جاموسة واحدة وقطعة صغيرة من الأرض. ويتحاشى أعضاء هذه الطبقة استئجار الجاموس من الإقطاعيين والفلاحين الأغنياء الذين يطلبون جزءاً من المحصول وذلك عن طريق إقراض الجاموس بين بعضهم البعض، ولكن الزراع الفقراء الذين لا يملكون حيوان حراثة سوى قواهم البدنية يضطرون اضطراراً لاستئجار الجاموس من سادة الأرض الاقطاعيين ومن الزراع الأغنياء، وهناك أيضا أعضاء آخرون ضمن هذه الطبقة وهم كبار السن، وفاقدو الأبوين، والنساء الأرامل منهن والمطلقات اللاتي لايملكن سوى مساحة صغيرة من الأرض، ونتيجة لكونهم غير قادرين على فلاحة الأرض بأنفسهم فإن الظروف تجبرهم على تأجيرها إلى أولئك القادرين على فلاحتها. واعتمادا على الترتيبات التي تتخذ فيما بين الطرفين يتلقى مالك الأرض حوالي ثلث أو نصف المحصول الهزيل أصلا، وأخيرا هناك فئة الذين لايملكون شيئا سوى قوتهم البدنية كالصغار غير المتزوجين، أو المتزوجين حديثا، او اولئك الذين يستقرون في القرية ولكنهم لا ينتمون إليها أصلا، ولكي يتمكنوا من حفظ الرمق فإنهم إما أن يستأجروا الأرض أو أن يقوموا ببيع قوة عملهم إلى الإقطاعيين أو كبار الزراع وأغنيائهم. وليس من الصعب رؤية أن الحياة التي يعيشها الزراع الفقراء شاقة وتثير الشفقة، فانتاج مزارعهم لايكفيهم على مدار العام، لذلك فإنهم يصبحون ضحايا للمراباة وللأنماط الأخرى من الاستغلال، ولكي يجدوا مايقيم أودهم فإنهم يبحثون عن أعمال في المدن أو المزارع الأخرى خلال أوقات معينة من السنة، ولأنه لايوجد لديهم مايفقدونه فقد شكلوا مصدرا بشريا مهماً للصراع من أجل التحرير (Houtrat, 1981: 266-267).

ونتيجة لتلك الظروف القاسية فإنه من المنطقي القول بأن أولئك الزراع الفقراء هم أول من سينادي بالإصلاح الزراعي المتعلق بالأرض، وهم الذين سيدافعون عن ذلك بضراوة، وتأتي مجموعة الزراع ذوي المستوى المتوسط في المرتبة الثانية حيث تشكل حوالي ثلاثين بالمائة من الطبقة الزراعية، والزارع الذي ينتمي إلى هذه المجموعة هو ذلك الشخص الذي يمتلك ثماني تسميدات من الأرض، وزوجا من الجاموس، وقليلا من الحيوانات المنزلية. وبشكل عام فإن الزارع المتوسط لايستأجر عمالا زراعيين، ولكنه يشارك شخصيا في الإنتاج. وبرغم أن هؤلاء لايضطرون إلى الهجرة للعمل في المدن والمزارع الأخرى فإنهم لا

أنها فئات «مهملة وهامشية»[10].

والطبقة الأخيرة من الطبقات الريفية هي طبقة السكان الرحل وشبه الرحل في الأراضي المنخفضة، وعدديا يعد هؤلاء جزءا مهما من سكان الريف، ولايعد السكان الرحل مضطهدين فقط، ولكنهم يُعَدُّون المجموعة الأكثر تغريبا ونسياناً وتعرضا للاستغلال من بين فئات المجتمع الأريتري. فالرعاة شبه الرحل كانوا يجبرون على استئجار الأرض للرعي أو الحصاد «من قبل الإقطاعيين أو النظام الحبشي». وكانت تفرض عليهم الضرائب الباهظة، وبالإضافة إلى ذلك فإن ملاك الأرض كانوا يغتصبون منهم خدمات متعددة كالعمل بالسخرة ومدفوعات العطايا وغيرها، وقوة يعتد بها في مساندة الثورة فإنهم قوّوا الكفاح المسلح منذ بداياته الأولى، لذلك فإنهم عانوا كثيرا من قمع النظام الحبشي (Harbeson, 1976: 50).

وتشكل البورجوازية الصغيرة في المناطق الحضرية مايقارب 20 بالمائة من الكثافة السكانية وبذلك فهي تشكل القسم الأكبر من السكان الحضر، حيث تحتوي على صغار التجار، والصناع ومالكي الصناعات التحويلية الصغيرة، والانتلجنسيا[11]. وباستثناء ذلك الجزء البسيط الذي كان محايدا جدا او متحالفا كلية مع النظام الحبشي فان هذه الطبقة لعبت دورا فعالا ومهما جدا في حركة الاستقلال بشكل عام وفي الكفاح المسلح بشكل خاص. ولكن الجبهة كانت مدركة للخطر الذي كانت ستشكله هذه الطبقة لو انها استطاعت السيطرة على الكفاح المسلح. فقد احتفظت الجبهة بتبني فكرة انه برغم امكانية الاعتماد على حقيقة ان هذه الطبقة حليف يعتمد عليه للجماهير المسحوقة الا ان الثورة لاتستطيع ان تحقق اهدافها الحقيقية سوى عن طريق الاعتماد الاساسي والثابت على تحالف قوى العمال والزراع تحت مظلة من توجيه الطبقة العاملة.[12]

النخبة السياسية والسياسات الاجتماعية الحضرية

تشير تجارب النخبة السياسية الأريترية إلى أنه عندما تمكنت الجبهة الشعبية من تحرير عدة مدن في النصف الثاني لعقد السبعينات، وخاصة العام 1977 قامت تلك النخبة بالتوجيه لدراسة أوضاع المدن المحررة من شتى جوانبها الاجتماعية والاقتصادية. وقامت أيضا بتشكيل خلايا سرية فيها وأعطت أهمية كبيرة لتعبئة وتنظيم الشعب في منظمات جماهيرية وفقا للطبقة أو الفئة الاجتماعية التي ينتمون إليها كالعمال والزراع والتجار الصغار والنساء والشبيبة، وكانت مدينة كيرن ثانية

العريضة لسياسات الجبهة الشعبية، لقد كانت برامجها تحتوي على نقاط تتعلق بالإصلاح الاقتصادي الشامل. وفي هذا السياق قامت بالمناداة بتأسيس مصرف مركزي يشرف على مجموعة من المصارف التجارية بحيث يقوم الأول بصك عملة وطنية خاصة بأريتريا، وتقوم المصارف الأخرى بمساعدة الدولة والرأسمال الوطني الأريتري على القيام بعملياتها التجارية العادية، كما نادت بوضع سياسة ضريبية عادلة ترفع الضيم عن كاهل الجماهير وتساعد على إدارة البلاد والدفاع عنها وإنجاز الأعمال الانتاجية والخدمات الاجتماعية، وطرحت مسألة إنشاء شركات التأمين وشركات التمويل الاستثماري، وجعل القرار المتعلق بها مركزيا في سبيل مراقبة النشاطات الاقتصادية ودفع وتيرة التطور الاقتصادي. ونادت أيضا بدعم الصناعة الوطنية في سبيل تحقيق مصلحة المنتجات الوطنية عبر وضع وتنفيذ سياسة جمركية عقلانية وراشدة[17].

وفي الوقت الراهن فإن النخبة السياسية المهيمنة تسعى إلى إصلاح مايمكن إصلاحه من الأمور التي ترى بأنها ستساعد في تشغيل عجلة الاقتصاد، فهي تسعى إلى إصلاح شأن الخدمات التموينية عن طريق إصلاح شبكات تموين المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات، وتزويد السكان بالسلع الأساسية كالوقود، فعلى هذا الصعيد أبرمت الحكومة الأريترية المؤقتة مثلا اتفاقا مع كل من شركة موبيل أويل، وشل، وتوتال، ويقضي هذا الاتفاق بأن تستأنف الشركات المذكورة أعمالها في أريتريا وفقا للقوانين الأريترية، وجاء الاتفاق المذكور في أعقاب المباحثات واللقاءات التي جرت بين الطرفين لمناقشة عملية جلب الوقود وتوزيعه في الأسواق الأريترية، وستقوم تلك الشركات بإعادة إصلاح مستودعات ومحطات الوقود التي دمرت إبان فترة الحرب، وكذلك باستكمال مشروع بناء مستودعات البترول التي بدأ العمل في تشييدها في مدينة عصب قبل التحرير[18]. وبغض النظر عن الصعوبات التي يمكن أن تواجهها فقد استطاعت النخبة وإلى الآن تحقيق بعض النجاحات في هذا السبيل. فقد تم تشغيل الكثير من المصانع التي توقفت نتيجة لضراوة المعارك وذلك بمشاركة المقاتلين للعمال في عملية التشغيل عن طريق إعادة تأهيل أولئك المقاتلين حتى ينخرطوا في الحياة العامة من جديد[19].

وتقوم النخبة أيضا بإعادة بعض المؤسسات المالية والممتلكات التي أممها الدرق من أصحابها إليهم. الأمر الذي سنتحدث عنه بشكل أكثر تفصيلا عند حديثنا عن موضوع الأراضي والمباني والمنازل، وعلى هذا الصعيد قامت الحكومة

المسألة «الكبيرة» والملحة التي ظلت تواجهنا هي: القيام بإعادة تنظيم العمل من أساسه ووضع برامج جديدة على مستوى عموم الوطن»[22].

ولكن يجب الاستدراك هنا بأن التوجهات الجديدة لن تخرج عن الإطار العام لسياسات النخبة السياسية التي قادت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا حيث إن تلك النخبة تعمل على إيجاد أرضية للنظام السياسي المستقبلي لأريتريا تقوم على ما أرسته تلك النخبة سابقا وإن كانت لاتعتقد بأنها ستحتكر السياسة وصلاحية رسم السياسات مستقبلا، وتنطلق في هذا الطرح من منطلق أن سياساتها خلال قيادتها للجبهة الشعبية كانت غير جامدة في التعامل مع المتغيرات التي فرضتها الأحداث، ومن أن الاتجاه العام لها مازال موجودا ومن أن التعامل مع الواقع الجديد سيؤخذ في الحسبان، لأن قيادة الجبهة منذ تأسيسها كانت تتطور وتتكيف مع التغيرات التي كانت تحدث من حولها[23]. لقد كان الطرح السابق يعتمد وبشكل كبير على وجود قطاع تكون فيه وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية مملوكة للدولة التي تقوم من خلال تلك الملكية بالتوجيه المركزي للإنتاج[24]. وكانت النخبة السياسية تنظر إلى رسالتها على أنها متكاملة بحيث تشمل تحرير أريتريا من الاستعمار بالإضافة إلى النضال على الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى الصعيد الاقتصادي بالذات كانت تهدف إلى إحداث تحولات اقتصادية لتحسين مستوى الحياة المعيشية للشعب. وفي ذلك السياق كانت أطروحاتها تشتمل على إصلاحات في مجال الصناعة والتجارة والشؤون المالية وشؤون الأراضي والمباني في المدن، ففي مجال الصناعة كانت النخبة السياسية في الجبهة تطرح القيام بإجراءات ترتكز على تأميم جميع المصانع التي كانت بحوزة المستعمر الحبشي سواء أكانت بيد الحكومة أم بيد الافراد، أحباشا أو أريتريين تعاونوا مع النظام الحبشي وكانوا عملاء له بالإضافة إلى ما تملّكه الأجانب الذين صنفوا على أنهم كانوا معادين للثورة، لقد كان طرح النخبة السياسية يميل إلى جعل المصانع الضخمة والثروات الطبيعية كالمعادن والنفط والثروة المائية ووسائل الاتصال والمواصلات العامة ومصادر الطاقة ملكا للدولة، وكانت تنادي أيضا بالعمل على استغلال الثروة المائية وخاصة البحرية منها والتوسع في الاستفادة مما تحتويه من معادن عن طريق القيام بأعمال التنقيب عنها، وتطوير الثروة السمكية، وبالإضافة إلى ذلك فإنها كانت تنادي بتشجيع الرأسمال الوطني للمساهمة في البناء الوطني وذلك عن طريق السماح لملاكه

التجارة الخارجية:

يدور الحديث الآن وقبل عملية الاستفتاء المقررة في أبريل 1993 بأن أريتريا منطقة لا تستطيع الاعتماد على إمكاناتها الاقتصادية الذاتية لكي تشكل دولة تستطيع أن تشق طريقها بين الأمم، ولكن النخبة السياسية الأريترية تدحض هذا القول، وتؤمن بأنه لا توجد دولة في العالم تتحرك بمفردها بالاعتماد على إنتاجها وعلى مواردها الذاتية فقط دون أن تتعاون مع بقية الدول الأخرى، وانطلاقا من ذلك فإنه رغم الطرح السابق الذي كانت تتبناه تلك النخبة من أن التجارة العالمية هي أحد أسباب تخلف دول عالم الجنوب فإنها تبدو في الوقت الحاضر مستعدة لقبول حقيقة ان للتجارة العالمية تأثيراتها الإيجابية على هذه الدول[27]. ومما يدحض مقولة أن أريتريا لا تتمتع بإمكانيات اقتصادية معقولة ما كان حاصلا في الماضي حين كانت أريتريا منفردة تنتج ثلث المنتجات الأثيوبية، اذ كانت هناك 165 مؤسسة إنتاجية في أريتريا تضم 59 الف عامل مما كان يشكل 35 بالمائة من إجمالي النشاط الاقتصادي في أثيوبيا الاتحادية، وإلى جانب ذلك كان لدى أريتريا بنية تحتية متطورة نسبيا، وأيد عاملة فنية ذات كفاءة عالية، وخطوط مواصلات متنوعة، حيث كان يوجد خطٌ للسكة الحديدية يمتد مسافة 352 كيلومترا ويربط بين الكثير من المدن المهمة كمصوع وقندع، ونفاسيت وأسمرة، وكيرن، وأغوردات. وكان لديها طرق اسفلتية تمتد مسافة 550 كيلومترا، وطرق معبدة أخرى طولها 2500 كيلومتر، وموانىء على امتداد الساحل، ومطار حديث، ومطارات صغيرة متعددة في مدن اغوردات ومصوع وكدوفالسي وغيرها. مجمل القول، كان للاقتصاد الأريتري قبل مجيء الاستعمار الحبشي أساس قوي وسليم، الأمر الذي مكنه من المساهمة بقدر كبير في إنعاش وتقوية الاقتصاد الأثيوبي بعد الاتحاد الفيدرالي القسري بين أريتريا والحبشة. وكانت صادرات الحبشة في السنوات القليلة التي سبقت الاتحاد متدنية بلغت حوالي 81,5 مليونا من الدولارات الأمريكية ارتفعت خلال السنوات الأربع الأولى للاتحاد ما بين 1951-1955 إلى 164 مليونا، وسجل الميزان التجاري فائضاً بلغ 13 مليونا من الدولارات الأمريكية عام 1951، ارتفع إلى 32 مليونا في العام الذي يليه[28]. ونتيجة للنهب الاقتصادي المنظم والتدمير المتعمد الذي قامت به الحكومات الحبشية المختلفة لمقدرات أريتريا، ونتيجة لموجات الجفاف المتتالية التي ألمت بالقطر فإن الاقتصاد الأريتري أصبح في السنوات الأخيرة وقبل التحرير مباشرة على شفا الانهيار التام: (Houtrat, 1981: 263) الأمر الذي ورثته النخبة السياسية الحالية وأصبح من أولوياتها التي تحاول أن تجد لها حلولا ناجعة وسريعة.

وذلك على الرغم من أوضاع الاقتصاد العالمي غير المستقر والذي تسوده المنافسات القوية، ولقد تحقق ذلك الفائض على الرغم من الوسائل التخريبية التي استخدمها المستعمر الحبشي لإضعاف بنية النظام الاقتصادي الأريتري في سبيل تحقيق أغراضه الاستعمارية. ويتلخص الهدف الاستعماري الرئيسي في إظهار ذلك الاقتصاد بالمظهر الضعيف الذي لا يمكن من خلاله لأريتريا أن تقول إنه يوجد لديها اقتصاد يمكن الاعتماد عليه، وتمت عملية الاضعاف تلك عن طريق نقل المصانع الأريترية إلى الحبشة، وبث الألغام في الأراضي الزراعية الخصبة، وحرق الغابات، وممارسة الضغوط على العمال الأريتريين المهرة في سبيل شل حركة نشاطهم الإنتاجي[29]. ويشير جدول (1) أيضا إلى أن حالة الميزان التجاري الخارجي قد تدهورت كثيرا في السنوات من 1976 إلى 1984، الأمر الذي يعزى إلى ازدياد الممارسات القمعية في ظل نظام منجستو هيلاميريام (Farer, 1976: 20-48) مما ولد عجزا في الميزان التجاري الخارجي.

ويبدو أن النخبة السياسية الأريترية على يقين الآن بأنها تستطيع انتشال القطر من الحالة التي وصل إليها لأنها ترى أنه كانت لأريتريا وضعية متميزة فيما يتعلق بميزانها التجاري قبل أن يسيطر عليها المستعمر ويحل بها الدمار، وفي رأيها أن ذلك التميز وتلك الخصوصية التي صبغت التجارة الخارجية الأريترية والاقتصاد الأريتري بشكل عام يمكن أن يعود بفضل جهود أبناء الشعب الأريتري وذلك إذا ما لعب كل فرد قادر ومؤهل دوره في تطوير الاقتصاد، وخاصة إذا ما لعبت الرأسمالية الوطنية دورها المرتقب عن طريق مشاركتها الفعالة في مقدرات التجارة الخارجية، مستفيدة بذلك من الأوضاع المشجعة السائدة الآن في أريتريا، وترى النخبة السياسية أنه في سبيل تحقيق ذلك يستطيع ذوو الإمكانات الاستفادة من السياسات الحكومية الجديدة التي أخذت تحفز الهمم للاستفادة من فرص الاستثمار في شتى المجالات (Gazzette of Eritrean Laws, 1991: 1). وفي حقيقة الأمر جاء توجه النخبة السياسية في هذا المجال مبكراً وقبل التحرير، وتشير الأدبيات التي طرحتها النخبة السياسية التي كانت تقود الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا إلى أنها كانت تتبنى برامج تقوم على القيام بإصلاحات واسعة بهدف إنشاء بنية أساسية قوية تساهم في تطوير التجارة على الصعيدين الداخلي والخارجي. كانت تلك النخبة تطمح مثلا إلى القيام بإنشاء شبكة مواصلات ونقل متكاملة تحتوي على العناصر الأساسية من برية وبحرية وجوية، وكانت تطمح في العمل على نشوء وضع مختلط للمجال

وعندما تم تحرير أريتريا، وتبوأت النخبة السياسية مقاليد الأمور شرعت في محاولة حل المسألة عن طريق اتخاذ القرار السياسي حول الموضوع والذي لم يخرج كثيرا عما طرحته الجبهة الشعبية سابقا، ولكن من خلال الممارسة اتضح أن إعادة الممتلكات لا تتطلب قرارا سياسيا فقط بل تتطلب إجراءت قانونية معقدة أيضا. وأنه على كل من له منزل مؤمم أو مستولى عليه دون وجه حق ويطالب باستعادته تقديم الوثائق والشهود لكي يمكن إنصافه وتسليمه ممتلكاته، إلا أنه اتضح أن تنفيذ ذلك أضحى مرهونا ببدء جهاز العدل لأعماله، وعودة ذلك الجهاز ذاته لكي يعمل بكفاءة ليست بالعملية السهلة في مجتمع معقد التركيب كالمجتمع الاريتري. وقبل اكتمال إجراءات تشكيل الجهاز القضائي ناشد أمين عام الحكومة الأريترية المؤقتة أبناء شعبه، وبالتحديد كل مواطن أو أسرة تطالب باستعادة أية ممتلكات أممت منها سواء أكانت تلك الممتلكات منقولة أم غير منقولة، أن تقوم بتجهيز كل ما يطلب منها من وثائق وشهود وإثباتات حتى تتم عملية إرجاعها إليهم بيسر وسهولة[32].

وعندما اكتمل تشكيل جهاز العدل مؤخرا شرعت النخبة السياسية في تطبيق خطتها المرسومة لإعادة الممتلكات المصادرة إلى أصحابها بإصدار مرسوم حمل الرقم 16 لسنة 1991. تم بموجبه تشكيل هيئة أو مفوضية أنيطت بها مهمة إعادة العقارات والمباني والمساكن التي أممها الدرق وانتزعها عنوة من أصحابها الشرعيين، وحدد المرسوم سلطات وواجبات الهيئة باعتبارها الجهة التي ستقوم بإصدار شهادات التمليك بعد التحقق والتقصي ودراسة الأدلة التي يتقدم بها كل فرد لإثبات ملكيته لعقار أو ممتلكات منقولة أو غير منقولة جرى تأميمها أو انتزاعها في العهد السابق، شريطة أن يكون قد اكتسب تلك الملكية بطريقة قانونية وأن يكون الدخل قد تم الحصول عليه بطريقة مشروعة. وحدد المرسوم الوسائل والاجراءات وطرق التقاضي لإثبات الملكية والطعن وحل المنازعات، أما المنازل المؤجرة بموجب عقد بين المالك الشرعي والمستأجر فقد نص المرسوم على أن تبقى كما هي إلى حين صدور مرسوم آخر ينظم العلاقة بين المالك والمستأجر، في حين أصبح لزاما على الأفراد المقيمين بدون عقد إيجار في بيوت تركها أصحابها أن يخلوها بقوة القانون[33]. وبدورها أعلنت المفوضية أنها ستقيم لجانا مساعدة في جميع المدن تتكون من وجهاء وأعيان كل مدينة. وذكرت في إعلانها الذي صدر في 27 ابريل 1992 أن هذه اللجان سوف تعمل على مساعدة المفوضية في عملية

الأريتري متروك للمؤسسات الدينيّة، وهي حرة في إيصال أمور الدين إلى مختلف الفئات، وفي فتح مدارسها. وفي الوقت ذاته فإن فئات الشعب الأريتري حرة في ممارسة تعليم الشعائر الدينية التي تراها، ولكن دون خلط بين العملية التعليمية والديانات، فالتعليم الحديث شأن أكاديمي يجب فصله عن أمور الدين[35].

وترى النخبة السياسة أن هناك حكمة في سياستها في هذا المجال أساسها عدم التدخل في المسائل الدينية، وذلك لأن التركيز على نشر ديانة دون أخرى في مجتمع مختلط ستؤدي حتماً إلى أحقاد دينية بين مختلف الفئات الاجتماعية مما سيؤدي بدوره إلى خلق مجتمع متناحر على أسس دينية. وترى بهذا الصدد أن المواطنين سواسية، ولكل فرد الحق في اختيار دينه الذي يشاء، لذلك فإنه يجب الفصل التام بخصوص هذه المسألة، ولا يجب الخلط فيها حتى لا ينشأ مجال لاستغلال الدين على أنه عامل للتفرقة بين الأريتريين وحتى لا ينشأ مزج بين الدولة والمؤسسة الدينية، فعلى المؤسسات الدينية أن تقتنع تمام الاقتناع بأنها مستقرة وحرة، وألّا تحاول التدخل في شؤون الدولة والحكومة، ومن جانب آخر فإنه على الدولة أيضا أن تكون على ذات المستوى بحيث يجب أن تضع في اعتبارها عدم التدخل في شؤون المؤسسات الدينية وشؤون الأديان والتدين بشكل عام، وتنطلق النخبة السياسية هنا من أنها ملتزمة بقناعاتها، وبأن تلك القناعات هي الأصلح كي تتساير مع خصوصيات مجتمع مثل المجتمع الأريتري وتعالج مثل هذه الخصوصيات[36].

وإلى جانب مسألة تعدد الأديان فإن النخبة السياسية تواجه أيضا معضلة تعدد اللغات، فهناك تساؤل مطروح حول اللغات التي يجب أن تتم بها العملية التعليمية، وهذا التساؤل يشكل مسألة مهمة في مجتمع مركب لغويا كالمجتمع الأريتري حيث يتم التخاطب بلغات مختلفة كالتيجرية والعربية والأمهرية وغيرها من اللهجات المحلية الأخرى (الحاج، 1992:33-37).

ذلك الوضع خلق خلافا حادا بين النخبة السياسية المهيمنة والجماعات السياسية المضادة التي تقود الجبهات الأخرى، حيث تقول الجماعات المضادة إن النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ترفض مطالبها الداعية إلى دعم الانتماء إلى الحضارة العربية، كما ترفض اعتماد اللغة العربية لغة رسمية باعتبارها تهديدا خارجيا للثقافة الأريترية، وتعمل بدلا من ذلك على إشاعة استخدام اللغة الانجليزية وخاصة في المستوى الجامعي، كما تعطي وزنا أكبر للغة التيجرية، ويرى البعض أن

فإنه لابد من نشرها بين جميع الأريتريين، ولكن نشرها يصطدم كما أشرنا بمشكلات فنية تتعلق أساسا بوجود العدد الكافي من المدرسين المتمكنين منها وبنقص الإمكانات المادية الأخرى، أما عن كيفية حسم هذه العقبة فيرى افورقي بأنه لا يمكن أن يتم من خلال قرار سياسي محض، ولا يمكن فرض قرارات سياسية من هذا القبيل بوسائل القهر. واذا ما ارادت جهة من داخل اريتريا أو من خارجها نشر اللغة العربية فإن ذلك يمكن ان يتم عن طريق العمل الدؤوب لتعليمها مع توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لذلك[38].

وخلال فترة النضال الطويلة، كانت النخبة السياسية تتبنى سياسة واضحة نحو كيفية التعامل مع المسألة التعليمية وذلك من خلال طرح برنامج محدد يقوم على مجموعة من النقاط التي يمكن تلخيص أهمها في الآتي: أولا: النضال المضني من أجل القضاء على الأمية بجميع اشكالها قضاءً مبرما. ثانيا: العمل على جعل التعليم إلزاميا إلى المرحلة المتوسطة على الأقل مع إتاحة حرية اختيار اللغة التي يتم بها التدريس في المستوى الابتدائي فقط لجميع القوميات. ثالثا: العمل من أجل إنشاء معاهد عليا وجامعات للتعليم في جميع المجالات العلمية والفنية والتكنولوجية والزراعية على أن يتم التدريس في مراحل ما بعد الابتدائية بلغة محايدة، حيث اقترح ان تكون الإنجليزية. رابعا: العمل على توفير المنح الدراسية في جميع مجالات التعليم داخليا وخارجيا. خامسا: العمل على نشر المدارس بمختلف مراحلها التعليمية في جميع المناطق مع التركيز على المناطق التي لم ينتشر فيها التعليم بالقدر الكافي. سادسا: العمل على ربط التعليم بالإنتاج وتسخيره لخدمة الشعب. سابعا: العمل على تطوير معارف المواطنين وبصفة خاصة الطلبة والشباب من خلال اتحاداتهم الخاصة في مجالات العلم والفن والأدب. ثامنا: بذل الجهد لتوفير فرص عمل مناسبة ومناخ عمل مناسب للخبراء والعلماء والمثقفين في سبيل تمكينهم من استثمار خبراتهم ومعارفهم لخدمة الشعب والوطن. تاسعا: العمل على جعل التعليم بجميع مراحله خاضعا لإشراف الدولة مع محاولة جعل التعليم مجانيا ما أمكن ذلك وفي جميع المستويات[39]. وعندما تم التحرير وتولت النخبة السياسية التي تقود الجبهة الشعبية مقاليد الأمور على هيئة حكومة مؤقتة لأريتريا قامت بتبني سياسة للتعليم لم تخرج عن اطار تلك السياسة التي تبنتها وهي تقود جبهة مقاتلة وشرعت في تحقيق ما يمكن تحقيقه من ذلك البرنامج.

بشكل عام، يمكننا القول إن تحقيق الازدهار في مجال نشر التعليم بجميع

ترى أن مشاركة المواطن الفعلية ضرورية، ولكي يصبح ذلك الطرح ذا مصداقية فإنها تركز على ثلاث نقاط أساسية هي أولا: بذل الجهد المطلوب من المواطن على جميع المستويات وذلك بالتعاون مع جميع الجهات الإدارية توخياً لترجمة وتحقيق أهداف التعليم. ثانياً: القيام بإشراك المواطن بشكل فعال من قبل السلطات الإدارية كي يستطيع مواجهة الصعاب التي تعترض العملية التعليمية على المستوى الشعبي. ثالثاً: العمل الحثيث من قبل المواطن على تنفيذ ما يطلب منه تقديمه من مساعدة سواء أكانت تلك المساعدة هي التبرع بالمال ما أمكن أو كانت تتعلق بالجهد الجسماني المطلوب في تشييد المرافق التي تحتاجها العملية التعليمية[42].

في هذا السياق فإن النخبة السياسية تواجه أسئلة ملحة من قبيل: هل يسير التعليم في أريتريا الآن في الاتجاه الصحيح؟ وهل يمكن إعداد «الكوادر» التعليمية ذات الكفاءة العالية، وتوفير المتطلبات المادية الأخرى؟ وهل يمكن مقابلة الاقبال المتزايد على التعليم بتوفير العدد الكافي من المدارس وبالسرعة الممكنة؟ وهل يمكن تحقيق الشعارات المطروحة حول مجانية التعليم في جميع مراحله بسهولة وفي فترة زمنية معقولة؟ وتمثل تلك التساؤلات تحديات جسيمة يصعب الإجابة عنها بشكل ناجع، وذلك لأن التركة التي ورثتها النخبة الحالية عن نظام الدرق ثقيلة جداً، فالمستعمر الحبشي لم يعمل على إتاحة فرص التعليم للناشئة الأريتريين، بل على النقيض من ذلك عمل وبشكل متواصل على إهدار الإمكانات الأريترية المتاحة عن طريق تدمير المنشآت التعليمية والوقوف في وجه إقامة الجديد منها، وعلى عزل العملية التعليمية عن المتطلبات الإنتاجية والممارسات العملية، وذلك في إطار سياسته الرامية إلى محو الهوية الثقافية الأريترية عن بكرة أبيها، وربط الشعب الأريتري بالقومية الحبشية ربطاً تاماً، وتشير المصادر الرسمية الأريترية إلى أن عدد المدارس كان يزيد عن 472 مدرسة حتى العام 1972، ثم تناقص هذا العدد بشكل رهيب منذ قيام نظام منجستوهيلاميريام إلى أن وصل إلى حوالي 89 مدرسة في العام 1976، ويعزى السبب في ذلك إلى قيام النظام المذكور بإغلاق بعضها وتحويل بعضها الآخر إلى معسكرات للجيش إضافة إلى الدمار الذي لحق بالمتبقي منها بفعل قصفها بالطيران والمدافع، ومن جانب آخر قام نظام الدرق بمنع الجمعيات والإرساليات من بناء مدارس جديدة، كما عمد إلى شل المدارس القائمة، وعلى تدميرها، أو نهبها عن طريق نقل معداتها إلى الحبشة ذاتها[43] (Farer, 1976: 37-48) وشاكر (1982 :65) و(Kinnock, 1988: 35-40).

ظروف انتقالية قاهرة كالتي تعيشها النخبة الأريترية الآن لا تضع سياساتها أو برامجها إلا بعد أن تأخذ في حسبانها الأهداف الآنية والبعيدة المدى لتلك السياسات، ومن ثم تعطي الأولوية للمهمات الممكن تنفيذها على وجه السرعة، وتطمح إلى تنفيذ البرامج المستقبلية وفق ما تسمح به الإمكانات المتاحة والظروف الموضوعية المحيطة، والسياسة التعليمية للنخبة السياسية الأريترية الحالية لا تخرج عن نطاق ذلك السياق العملي في تنفيذ البرامج، مما يمكن معه القول إن تلك النخبة ستسعى إلى نشر التعليم المجاني وبصورة متكافئة للجميع كما تشير إلى ذلك سياساتها وبرامجها المطروحة، وإلى جعل التعليم إلزاميا بحيث يشمل ذلك المرحلة الثانوية[45].

النخبة السياسية وتحرير المرأة وتسييسها

يعد موضوع النساء قضية مهمة جداً بالنسبة إلى المجتمع الأريتري المعاصر وذلك لكون عدد النساء يفوق عدد الرجال في الكثافة السكانية الأريترية (الحاج، 46:1992). ويشير طرح النخبة السياسية السابق إلى أن تحرير المرأة وتنمية قدراتها وتسييسها يعد أمراً جوهرياً ومهماً في مجتمع ثوري كالمجتمع الأريتري. فهي تشكل نسبة كبيرة من مجتمع الزراع. وهي عنصر ساهم مساهمة فعالة في حرب التحرير من خلال ممارسات فعالة على أصعدة كثيرة أهمها خدمة المقاتلين في ساحات المعارك عن طريق الاضطلاع بالخدمات المساعدة التي تسهل مهمتهم، وعن طريق حمل السلاح فعليا معهم وخوض المعارك إلى جانبهم، وبهذا الصدد لعبت المرأة الأريترية دوراً قلما لعبته نساء العالم الثالث في هذا المجال؛ فقد قامت خلال حرب التحرير بكل ما قام به الرجال تقريبا حيث حملت الأسلحة الثقيلة واستعملتها ميدانياً وتبوأت المراتب العسكرية القيادية الرفيعة، وساهمت بجهد وفير في خوض المعارك، وكان عدد النساء المنخرطات في عضوية الجبهة الشعبية يشكل ثلث عدد الجنود المقاتلين في شتى الجبهات، ويعود ذلك بالطبع إلى السياسة التي رسمتها النخبة السياسية حيث أشار الكثير من رموزها في مواقف متعددة إلى أنه لم يكن بالإمكان تحقيق النصر الكامل وتحرير التراب الأريتري لو قامت الجبهة بتجاهل ما يزيد على 50٪ من الكثافة السكانية وهي النسبة التي يشكلها عدد النساء إلى عدد الرجال في المجتمع الأريتري[46]. (Johnson, 1981: 190; Kinnock, 1988: 74-75).

وتعد تلك السياسات المتعلقة بإشراك المرأة في جميع شؤون المجتمع

المجتمع، وقد نجحت إلى حد كبير في القيام بذلك حيث قامت بتنظيم النساء في منظمات جماهيرية من قبل الاتحاد الوطني للمرأة الاريترية الذي قادته ولازالت تقوده المناضلة الأريترية أسكولا منقريوس. ومن خلال برامج تلك التنظيمات استطاعت النخبة استقطاب الكثير من النسوة للانضواء تحت قيادتها وبالتالي للانخراط في صفوف الجبهة كمقاتلات، وفي هذا الخضم قامت النخبة أيضا بإلغاء الفواصل بين النساء والرجال فيما يتعلق بقوانين العمل الخاصة بنوعية المهنة ومستوى الرواتب، بالإضافة إلى ماقامت به من جهود أخرى لحفظ إنسانية وكرامة المرأة في الجوانب الاجتماعية والمادية والمعرفية (Johnson, 1981: 190). وبالاستفادة من ذلك الواقع استطاعت المرأة تأكيد مقدرتها في كثير من المجالات التي كانت حكرا على الرجل وذلك عبر التزامها بالمشاركة المخلصة التي أفرزت قيادات نسائية فاعلة وذات كفاءة. وانعكس ذلك في اضمحلال الكثير من العادات والتقاليد التي كانت تحد من حرية المرأة ونتيجة مباشرة للتحولات الاقتصادية، وإدخال التعليم الحديث في حياة المجتمع، ونتج عن ذلك أن استطاعت المرأة المساهمة، ولو بشكل محدود جدا في الحياة الاقتصادية في المناطق المحررة من خلال الانخراط في الأعمال التجارية والصناعية والخدمات الأخرى كالتمريض والتعليم، ذلك الأمر مكن البعض منهن من الاعتماد على دخولهن، والاستقلال اقتصاديا عن الرجل والمساهمة في تغطية متطلبات المعيشة الأسرية[49].

ولكن ما التغيرات التي يمكن أن تحدث في أريتريا المستقلة بالنسبة إلى تحرير المرأة والاستفادة من جهودها في عملية التنمية؟ في هذا السياق يمكن القول إن النخبة السياسية الحالية تسلك مسلكا فريدا لتحقيق الاستقرار السياسي ومعالجة القضايا والمشاكل والتحديات التي تواجه الشعب الأريتري، وإتاحة الفرصة لكل القطاعات لتسخير جهودها وخبراتها من أجل معترك إعادة البناء والتعمير. ومما لاشك فيه أن تلك النخبة تنظر إلى المرأة على أنها تشكل القاعدة التربوية التي يقوم عليها البنيان السياسي والاقتصادي والثقافي للمجتمع الأريتري[50].

وتبرز الانطلاقة الأولى لتحقيق ذلك التطلع في الواقع العملي من خلال تشجيع المرأة على تشكيل اتحاداتها ونقاباتها وتجمعاتها الاجتماعية والسياسية. وبهذا الصدد تشجع النخبة على سبيل المثال استمرارية الاتحاد الوطني للمرأة الأريترية وتطوره فقد عقد المجلس المركزي للاتحاد المذكور اجتماعا مهما في يناير 1992 حددت خلاله السمات الأساسية لدور المرأة في المرحلة الراهنة والذي

وتشهد أريتريا الآن مشاركة ايجابية من المرأة على الساحة السياسية. فقد بدأت النساء بالمشاركة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية الجارية في مناطق الاقاليم. فخلال التجربة الجديدة التي قامت بها النخبة السياسية لادخال الديمقراطية في الأقاليم والتي تمثلت في انتخاب البرلمانات الإقليمية وبرلمانات المحافظات وذلك بدءا من العاشر من مارس 1992 برزت بشكل جلي نقطة مهمة هي الحضور الكبير للمرأة في العملية الانتخابية ناخبة، ومرشحة. وبهذا الصدد تقول صحيفة أريتريا الحديثة مايلي:

> «سجلت امرأتان رقمين قياسيين في الحصول على أصوات الناخبين من محافظتي نقفه وروا.. ولعل هذا يمثل دليلا عمليا على فهم الناخبين لدور المرأة الأساسي والمهم في المجتمع، وفي جميع النشاطات التي تخوضها، وإقرارهم واعترافهم بقدراتها على تبوء عضوية الهيئات التشريعية وعلى أن المرأة تحظى بثقة الرجل، وشاهد حي على تطور وعي سكان المحافظتين»[54].

ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن ما تطرحه النخبة السياسية من أفكار وما تتخذه من سياسات تجاه تحرير المرأة وتسييسها يصطدم بعقبات كثيرة، ويبدو أنها تعي تلك الحقيقة، وتعي أيضا أن ما تم القيام به في هذا المجال ليس كافيا إلى حد الكمال، فتحرير المرأة عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى عملية تحرير شاملة للمجتمع كافة. ومن المؤكد أنه لايمكن إيجاد حلول لكل الأمور المتعلقة بذلك خلال مدة وجيزة، وجعل مشاركة المرأة كاملة لأن القيام بذلك يعد ضربا من المستحيلات في مجتمع متخلف. وبرغم أن ما تحقق يعد إنجازا بحد ذاته إلا أن هناك مسائل كثيرة تثار بهذا الصدد، فهناك مثلا مسألة عدد النساء المشاركات في القيادة واللاتي وصلن إلى مصاف أعضاء النخبة السياسية. فالكثير من الأطراف ينظرون الى ذلك العدد بحساسية، حيث يرون بأن عدد النسوة اللاتي تبوأن مراكز قيادية قليل، وأن المرأة بذلك لاتحتل مكانتها الطبيعية في المجتمع[55]. فبرغم ما شكله حضور المرأة المكثف في اجتماعات ومؤتمرات الجبهة من دليل مهم على الدور الذي أنيط بها في فكر النخبة السياسية، حيث شكلت الوفود النسائية حوالي 11 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر العام الاول للجبهة الشعبية و 30 بالمائة من مجموع الحضور في المؤتمر الثاني، وبرغم ما تقوم به النخبة الآن من تشجيع

خارجية، لقد كان من الممكن أن تمضي تلك النخبة التحديثية قدما في دفع المجتمع الأريتري في سبيل إحداث تغييرات ثورية جماهيرية وجذرية وشاملة حيث كانت مسألة خلق أوضاع جديدة في المجتمع الأريتري الوسيلة المثلى لدى تلك النخبة للحفاظ على الثورة ذاتها وعلى وضعها الخاص من حيث هي نخبة [57]قيادية لها [58]و(Dougherty, 1982: 16 -18) و (Polacek, 1978: 403- 404) و (Houtrat, 1981: 264-275) و(Farer, 1976: 20-35).

عندما تم التحرير وجدت النخبة السياسية نفسها في مواجهة كم هائل من المشكلات والمنغصات سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي تعيق إلى حد كبير من حريتها وحركتها في تحقيق برنامجها وطرحها الاشتراكي، فعلى نقيض ما كان متوقعا أن يحدث من وئام بين الجبهة الشعبية والفصائل المقاتلة الأخرى نجد أن خلافات حادة برزت على الساحة فيما بينها، وتعزى تلك الخلافات إلى أسباب تتعلق أساسا بطبيعة تركيب الحركة الوطنية التي اضطلعت بالكفاح المسلح ذاته، حيث تشكلت الفصائل الأريترية المقاتلة من الأساس حول خطوط وتمايزات عرقية وطائفية موجودة أصلا في داخل المجتمع الأريتري، ومنذ زمن طويل، ولكنها اكتسبت بعدا مؤسسيا خلال فترة الثورة المسلحة وخاصة منذ بداية السبعينات عندما تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا. وبعد التحرير أصبحت تلك التمايزات بمثابة ركيزة أساسية تتحدد في ضوئها عمليات الاستقطاب السياسي أو النبذ السياسي من دائرة المشاركة في السلطة، ولكي نتمكن من استيعاب تلك الوضعية المعقدة لابد لنا من فهم طبيعة التركيبة السياسية الأريترية الحالية، ثم فهم محاور الاختلاف والجدل بين النخبة السياسية المهيمنة والنخب السياسية المضادة لها.

التركيبة السياسية:

ذكرنا في أماكن سبقت أن الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا هي التي كانت صاحبة أكبر موطىء قدم على ساحات المعارك في أريتريا خلال الحرب، وهي التي تحققت الانتصارات العسكرية الكبرى على يديها، والتي توجت بدخولها العاصمة أسمرة منتصرة في 25 مايو 1991 الأمر الذي مكنها من أن تصبح القوة العسكرية الوحيدة دون منازع في أريتريا (الحاج، 1992 :30-33). ولكن ذلك لا ينفي أن هناك تنظيمات أخرى ساهمت في النضال بطريقة أو بأخرى، وفي فترات زمنية متفرقة، وقد أدت مساهماتها إلى تخفيف الضغط على الجبهة الشعبية مما عزز من مواقفها في المناطق التي كانت تسيطر عليها، وأهم تلك التنظيمات جبهة تحرير أريتريا

بالكامل؟» «ولماذا لا نعلن الاستقلال[60]. ووسط تلك التساؤلات تُلقي النخبة المضادة ظلالاً من الشك على نوايا النخبة السياسية المهيمنة، حيث ترى أن إعلان الاستقلال يمثل القضية الخلافية الأولى بينها وبين الحكومة المؤقتة وأن الحكومة المؤقتة كانت قد أعلنت عن تخليها عن المطالبة بالاستقلال إلى مابعد إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير في أبريل من العام 1993، وبإشراف من الأمم المتحدة، بل ويذهب البعض منها إلى أبعد من ذلك حيث تفترض وجود أهداف تآمرية تنطلق منها الجبهة الشعبية حول هذا الموضوع، من ذلك أن إرجاء الاستفتاء حتى أبريل 1993 إنما يهدف إلى إتاحة الفرصة للجبهة الشعبية لكي ترسخ أقدامها على صعيد الساحة السياسية الداخلية عن طريق بناء المؤسسات السياسية التابعة لها بناءً محكما يستقطب شتى الفئات الشعبية الأريترية إليها وعن طريق تشجيع عودة أنصارها المهاجرين من شتى أصقاع المعمورة إلى أريتريا حتى يشاركوا في الاستفتاء مما سيتيح لها وزنا أكبر يمكنها من الانفراد بالحكم وإلى بناء علاقاتها على الصعيد الدولي وفقا لمصالح الجبهة الشعبية الضيقة، وليس وفقا لمصلحة الوطن الأريتري بشكل عام، وترى بعض الأطراف أيضا أن الولايات المتحدة وغالبية القوميات الأثيوبية تقف ضد إعلان أريتريا دولة مستقلة، وما عملية تأجيل الاستفتاء إلى العام 1993 سوى محاولة تهدف إلى تأمين استقرار نظام الحكم الجديد في الحبشة كي يحاول القيام بضم أريتريا إليها مرة أخرى. ومجمل القول إن الجبهات المضادة ترى في موقف النخبة التي تقود الجبهة الشعبية ضربا من ضروب «العقلية الانفرادية» تتعامل من خلالها تلك النخبة مع مقدرات أريتريا على الصعيدين: الداخلي والخارجي، وذلك دون الاكتراث بالأطراف السياسية الأخرى الموجودة على الساحة، ودون الالتفات إلى المخاطر الجسيمة التي يمكن أن تتمخض جراء موقف من هذا القبيل، وتطرح النخبة المضادة تساؤلا مفاده أن الاستفتاء المقترح يشتمل على ثلاثة خيارات، الأول: الاستقلال التام وإعلان الدولة الأريترية. والثاني: الاتحاد الفيدرالي مع أثيوبيا بحيث تتمتع أريتريا بالحكم الذاتي في إطار الدولة الاثيوبية. والثالث: الاتحاد التام بين أريتريا والحبشة. وطرح استفتاء من هذا القبيل يعتبر مرفوضا تماماً من قبل الفئات السياسية المضادة وخاصة تلك التي تقود جبهة تحرير أريتريا [التنظيم الموحد] التي رفضت فكرة إجراء الاستفتاء وفضلت إعلان الاستقلال مباشرة انطلاقا من أن الا[illegible] يمثل خيارا وطنيا لايجوز الاستفتاء فيه، على أن يجري الاستفتاء لاحقا على صورة مظلة دستورية لتحديد كيفية بناء الدولة الأريترية المستقلة، وتشكيل هياكلها السياسية والاجتماعية[61].

حتى يتمكن من تأكيد استقلاله، وبعد ان يتم إجراء العملية القانونية فإن أريتريا المستقلة ستكون قادرة على احتلال موقعها وإقامة علاقات مع الدول الأخرى وتوقيع الاتفاقيات معها، وحول أسباب طول المدة التي اقترحتها النخبة المهيمنة للاستفاء وهي سنتان منذ التحرير الكامل، ترى تلك النخبة أن هناك مصاعب فنية استدعت ذلك، فالعملية ذاتها تتطلب إجراءات تسجيل نزيهة وصحيحة، وسن لوائح تضبط ذلك، ثم لابد من ضبط عملية الإدلاء بالأصوات، وعملية فرزها التي يرتبط بها موضوع تحديد من هو المواطن الأريتري الذي يحق له الادلاء بصوته، ثم في نهاية المطاف إصدار الحكم النهائي، والقول إن تلك هي رغبة الشعب الأريتري. وجملة تلك الإجراءات تتطلب وقتا يجب أن يوفر لها حتى تسير العملية بسلام[62].

أما حول طبيعة الأسئلة التي كانت ستطرح للاستفتاء والتي تشككت النخبة المضادة من خلالها في أهداف النخبة المهيمنة فقد جاء رد الأخيرة عليها عمليا من خلال بيان الاستفتاء الذي أصدرته الحكومة المؤقتة في السابع من أبريل (Eritrean Referendum Proclamation No. 22, 1992: 4) في ذلك البيان أخذت صحيفة الاستفتاء كما في الشكل أعلاه.

ونتيجة لتلك المعطيات فان واقع حال النخبة السياسية المهيمنة يشير إلى أن تلك الأقاويل المطروحة وإن تباينت في تفسيراتها، لا تعدو كونها أفكارا تفتقر إلى الموضوعية والقراءة الصحيحة للواقع الأريتري مع تعقيداته الداخلية والخارجية، وترى النخبة المهيمنة أن من يرى موضوع الاستفتاء بمنظار صحيح قوامه الحرص على مصلحة الأمة ومستقبلها المنشود، تتجلى أمامه الصورة واضحة لا لبس فيها ولاغموض، ولكي يكتشف بنفسه أن الغاية من تبني مشروع الاستفتاء والتمسك به ورقة سياسية ماهي إلا وضع خاتمة قانونية للقرار الجائر الذي صدر عن هيئة الأمم المتحدة رابطا أريتريا فيدراليا بالحبشة دون الأخذ بعين الاعتبار رغبة الشعب الأريتري الذي لم يسأل عن رأيه في تقرير مصيره على أنه حق مشروع درجت هذه الهيئة على السماح بممارسته من قبل الشعوب التي تقرر مصيرها السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا تتحدد ملامح المشروع على أنه شكل إجرائي لايتعدى حدود إعادة الأمور إلى مسارها الصحيح وإضفاء الصفة القانونية على القضية وإكسابها الاعتراف الدولي، الذي يهيىء لها الأرضية للتعامل مع المجتمع الدولي، ضمن واقعه المستجد[63].

المصلحة المشتركة، والاتفاقيات التجارية والاقتصادية والخدمية التي وقعت بين الحكومة الأريترية المؤقتة والحكومة الحبشية الانتقالية تمثل تحولا إيجابيا في هذا المضمار باتجاه وضع المسألة في مسارها الصحيح كي تأخذ شكلها الرسمي، فهذه الاتفاقيات تقوم على أساس من المساواة التامة بين الطرفين الموقعين عليها، وهي بذلك تمثل خطوة عقلانية متقدمة ستساهم في إنعاش اقتصاد البلدين المنهك. وإذا مانظرنا إلى تلك الاتفاقيات من ناحية سياسية فإنها تمثل مساهمة إيجابية في تهيئة أجواء الاستقرار في كلا القطرين وفي القرن الأفريقي، لذلك فإن تلك الاتفاقيات تشكل عامل دعم كبير في إرساء قواعد الثقة المتبادلة بين الشعبين: الأريتري والحبشي للعمل معاً نحو مستقبل أفضل[67].

المحور الثاني:

وبالنسبة للعلاقات مع الولايات المتحدة فإن النخبة السياسية المهيمنة ترى أنها آخذة في التطور الإيجابي منذ التحرير، وفي واقع الأمر فإن النخبة ذاتها تدفع بالأمور في سبيل انجاز ذلك، ففي ظل التحولات السياسية العالمية، وفي ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية في أريتريا، وفي ظل المعطيات الجيو- استراتيجية التي تحظى بها أريتريا، فإن النخبة تنظر إلى الولايات المتحدة الآن على أنها حليف محتمل، ومصدر مهم جدا للحصول على المساعدات الإنسانية والاقتصادية والتكنولوجيا اللازمة لعملية التنمية الشاملة. وقد بدأت الولايات المتحدة تدرك الواقع والقوى السياسية الفاعلة والتي لها تأثير في مصير شعوب القرن الافريقي، وبدأت تنتهج سياسة تأخذ في الاعتبار تطورات الاوضاع في المنطقة مما أدى إلى اعترافها رسميا بحق الشعب الأريتري في تقرير مصيره، وبدأت في المساهمة باجراء الحوار لإيجاد حل سلمي للقضية الأريترية قبل التحرير، وإن كان ذلك من منطلقات المصلحة الأمريكية العليا أساسا[68]. وبعد التحرير ذكر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية هيرمان كوهين في ندوة عقدت في واشنطن العاصمة أن ربط أريتريا بالحبشة كان ربطا قسريا تم دون أن يسأل الشعب الأريتري عن رغبته، وإن لدى بلاده قناعة تامة بأنه لم يحدث أن أتيحت للشعب الأريتري الفرصة لتقرير مصيره، وإن محاولات الأنظمة الحبشية لجعل أريتريا جزءا من الحبشة قد فشلت، لذلك فانه يجب أن يصان حق الشعب الأريتري للتعبير عن رغبته بنفسه، وقد انعكس ذلك التوجه الأمريكي عمليا بعد التحرير في الزيارات التي قامت بها بعض الوفود الرسمية الأمريكية إلى أسمرة. ففي ديسمبر 1991 مثلا قام وفد أمريكي برئاسة

كانت تتبعها ظلت على علاقة وطيدة بالسودان عامة، ورغم ثبات تأييد الشعب السوداني للثورة الأريترية إلا أن الأنظمة التي تعاقبت على حكم السودان ظلت تنتهج سياسات متقلبة تجاه الأريتريين، بمعنى أنها ظلت تتعامل مع القضية الأريترية والثورة من منطلق مصالحها من حيث هي عنصر مقايضة تساوم به لتخفيف مشاكل السودان الداخلية أو حل تلك المشاكل أحيانا على حساب القضية ذاتها، ولكن نظرا لطبيعة واقع اليوم فان النخبة السياسية الأريترية بدأت تخوض تجربة جديدة مع النظام القائم، وهي تجربة يبدو أنها مختلفة عن تلك التي خاضتها مع الأنظمة السابقة. فهي كما يرى أسياس أفورقي تستند إلى أرضية تفاهم واضحة، وهذا التفاهم ينطلق أولا من الاعتراف بأن القضية الأريترية قضية قائمة بذاتها، وأن مشكلة جنوب السودان مشكلة سودانية، ولذلك فإن تطوير العلاقات بين السودان وأثيوبيا لايجوز أن يتم عن طريق مقايضة هذه بتلك. وعلى ضوء هذا التفاهم الاستراتيجي وتأييد الحكومة السودانية لحق تقرير مصير الشعب الأريتري، ورغبتها في حل مشكلة الجنوب السوداني باعتبارها مشكلة داخلية بمعزل عن خلطها بالقضية الأريترية ظلت علاقة النخبة الأريترية بالنظام السوداني تتطور تدريجيا[72].

وبسقوط نظام منجستو هيلاميريام ظهرت آفاق واسعة لعلاقات التعاون بين البلدين، فعلى صعيد إعادة اللاجئين الأريتريين إلى وطنهم سيقدم السودان حسب مقدرته مساهمات جادة في سبيل توفير التسهيلات الضرورية بالتعاون مع الأمم المتحدة، وعلى الصعيد الاقتصادي ثمة تفاهم مبدئي لجعل الحدود مفتوحة أمام حركة تجارة حرة، وتلك العلاقات لاتستند على المصالح الضيقة والمحدودة وإنما على مطامح بعيدة الأمد، وعليه فان النخبة السياسية الأريترية تهدف الى ايجاد تعاون أمني بالدرجة الأولى والى تطبيق اتفاقيات تساعد على خلق الاستقرر الداخلي لأريتريا أساسا. وعلى الصعيد الاقتصادي تطمح النخبة إلى تحقيق وضع لاتتضرر من خلاله عملية التنمية الاقتصادية الأريترية إذا أخذنا في الاعتبار أن القطرين تربطهما حدود مشتركة طويلة ظلت تتداخل عبرها المصالح الاقتصادية لزمن طويل، ومن أجل تحقيق ذلك تم الاتفاق بين الطرفين لتحقيق تعاون واسع في مجالات التجارة والزراعة والصناعة والتعليم[73]،[74].

أما بالنسبة لعلاقة النخبة الأريترية بكل من سوريا والعراق فإنها كانت قوية منذ البداية فقد ارتبطت الثورة الأريترية بهما بشكل قوى، ورغم تواتر الأنظمة السياسية التي تحكم القطرين، ورغم الخلافات التي تفجرت بين فرعي حزب البعث

ببرامج وتوجهات جديدة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أيديولوجية أو بالوضع الاجتماعي للسكان ومطالبهم السياسية (الحاج، ب: 1991 :102) و (Halpern, 1963: 51- 73). وقد حدث ذلك التغيير بشكل سريع تقريبا حيث مضى عام واحد فقط بين تشكيل الحكومة الأريترية المؤقتة التي ضمت تسعة أشخاص فقط (انظر قائمة 1) وبين تشكيل المجلس الاستشاري الحالي الذي يضم 28 عضوا (انظر قائمة رقم 2) و (الشكل 2).

شكل رقم 1

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة السياسية الأريترية في الحكومة الأريترية المؤقتة

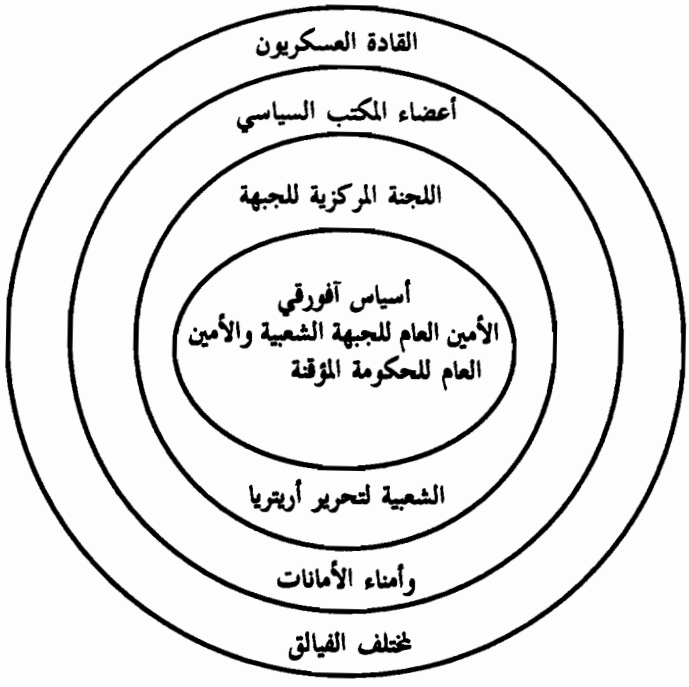

من جانب آخر فإنه مما لاشك فيه أن هناك مشاعر تتجاذب أعضاء النخبة التي تهيمن على أمور أريتريا الآن، فهذه النخبة التي يتكون معظم أعضائها من «الكوادر» التي قادت الكفاح المسلح لا بد أن تحن إلى الواقع الذي كانت تعيشه

قائمة رقم (1)

أعضاء النخبة السياسية الأريترية من خلال عضويتهم في المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير أريتريا وتشكيلها للحكومة الأريترية المؤقتة*

م	الاسم	الوظائف المتقلدة
1	أسياس أفورقي	الأمين العام للجبهة / الأمين العام للحكومة المؤقتة.
2	رمضان محمد نور	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة العدل.
3	محمد سعيد إسماعيل باره	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الشؤون الخارجية
4	سبحت أفريم	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الدفاع.
5	الأمين محمد سعيد	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الارشاد القومي.
6	بطرس سلمون	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الداخلية.
7	علي سيد عبد الله	عضو المكتب السياسي/ مسؤول غرفة العمليات.
8	هيلي ولد تنسيء	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الاقتصاد.
9	محمد أحمد شريفو	عضو المكتب السياسي / أمين أمانة الإدارة الشعبية.

* المصدر: مكتب الحكومة الأريترية المؤقتة في دول الخليج. دولة الامارات العربية المتحدة . أبو ظبي.

شكل رقم (2)

ويوضح الإطار العام لمواقع أعضاء النخبة السياسية الأريترية في المجلس الاستشاري

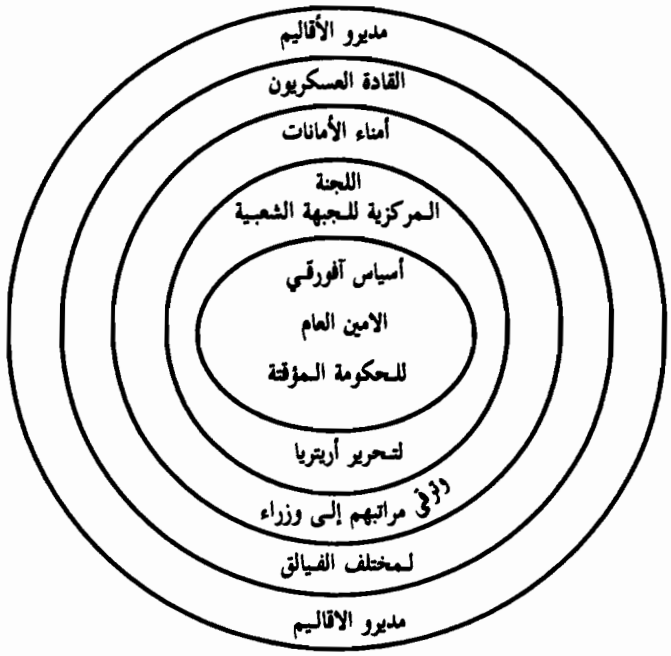

أما فيما يتعلق بأزمة الانتقال إلى الدولة فيمكننا القول إن النخبة السياسية الحالية تقود الشعب الأريتري الآن وفق سياسة مرسومة أرسيت قواعدها خلال فترة الكفاح المسلح عندما تمكنت نفس النخبة من تحقيق التلازم الخلاق بين الثورتين الوطنية والديمقراطية حيث كانت قد شكلت حالة متقدمة في ساحة النضال الوطني على المستويين النظري والتطبيقي مما أهلها بجدارة من إحراز النصر. وخلال سير المعارك صاغت هذه النخبة مقدمات دولة المؤسسات عبر إيجاد القنوات والهياكل الإدارية والإنتاجية التي عملت على تحريك جل إمكانات الشعب الأريتري في خدمة المعركة الوطنية. والهيكلة الداخلية التي نسجتها عملت بتناغم خلاق لربط جميع أجهزة الثورة ببعضها البعض كالسلطات الشعبية المتمثلة في المجالس الشعبية والسلطات التنفيذية، والقضائية، وبناء المؤسسات الإنتاجية الأخرى وحتى هيكلة الجيش الشعبي الأريتري، وجميع تلك العمليات أعطت عمل النخبة السياسية آنذاك طابع الدولة المؤسسية ولم يتبق لها من إعلان الدولة المستقلة المسيطرة على معظم أراضيها سوى الجانب القانوني المتمثل في اعتراف المجتمع الدولي، وهذا الجانب رغم أهميته، فإنه يظل جانبا واحدا من عدة جوانب أخرى تستلزمها عملية إعلان الدولة، والتجربة التي حدثت في المناطق المحررة وما أنجزته النخبة في مجال محاولة صهر القوميات والأعراق والأديان في بوتقة نضالية واحدة، وفي مجال النظرة ذات التوجه العادل تجاه مختلف الأريتريين، يمكننا القول هنا إن تلك المحاولات كونت لدى النخبة تجربة فريدة تمكنها الآن من نقل الأريتريين من كونهم شعباً مستعمرا إلى إعلان الدولة دون مواجهة أزمة انتقال حقيقية[61]. وفي إطار مهمات إدارة الدولة كونت النخبة لنفسها إطارا عاما لكي يكون هيكلا لها هو المجلس الاستشاري الذي حل محل الحكومة المؤقتة وتشكل من الأمين العام والأمناء وحكام الأقاليم وقيادات الفيالق الأربعة وقائد القوات البحرية، وتتلخص سلطات المجلس الاستشاري في المحافظة على وحدة الشعب الأريتري وأرضه وتسيير الحكومة الأريترية المؤقتة بمسؤولية جماعية، ومتابعة تنفيذ سياسات وقرارات ومراسيم الحكومة الأريترية المؤقتة، واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لحماية استقرار وسلامة أريتريا، واتخاذ القررات بشأن المساعدات والقروض، وإصدار المراسيم حسب الضرورة، ومراقبة وتوجيه وتنسيق أعمال الأمانات والمفوضيات والمكاتب، وتحديد العلاقات واجازة الاتفاقيات التي تجريها أريتريا مع الدول الأخرى، وتنفيذ المهمات الإضافية التي تكلفها بها اللجنة المركزية للجبهة الشعبية، وأخيرا تقديم تقارير عن سير أعماله إلى اللجنة المركزية للجبهة الشعبية (مرسوم رقم 23 -1992).

من ذلك السياق نلاحظ أن النخبة لاتواجه مشكلة في إقامة دولة مستقلة في أريتريا من الناحية السياسية وخاصة وأننا تعرضنا في أثناء حديثنا عن علاقات النخبة السياسية الخارجية إلى أن الحكومة الحبشية المؤقتة لاتمانع من إجراء الاستفتاء حول مستقبل أريتريا وأن الكثير من دول العالم تنتظر نتيجة ذلك الاستفتاء لكي تعترف باستقلال أريتريا، إن مايواجه النخبة حقيقة هو الأضرار البالغة التي ألحقها الاستعمار الحبشي بأريتريا في أثناء سيطرته عليها، تلك الأضرار تتلخص في، أولا: كونه نظاما متخلفا وغارقا في الجهل ولم ترث منه أريتريا سوى جهله وتخلفه. ثانيا: سعى ذلك النظام المحموم إلى إضعاف أريتريا من جميع الجوانب حتى يتسنى له إخضاعها لسيطرته. ثالثا: ماخلفته موجات الجفاف المتتالية، وتلك العوامل الثلاثة تسببت في تداعيات جسيمة أخرى هي أولا: تحول الأراضي الزراعية إلى أراض بور، ودمار المصانع ووسائل المواصلات والاتصال مما أدى إلى انهيار اقتصاد القطر. ثانيا: لجوء أكثر من مليون أريتري إلى الخارج هربا من بطش الأحباش، إذ إن مهمة إعادتهم إلى وطنهم واستئناف حياتهم العادية باتت عبئا ثقيلا باهظ التكاليف على كاهل النخبة الوليدة. ثالثا: اعتماد مايقارب الثلاثة ملايين مواطن أريتري على مساعدات الإغاثة الدولية. رابعا: انتشار التصحر بسبب القطع العشوائي للأشجار، وحرق المحاصيل في الأراضي الزراعية وزرع الألغام في الحقول الصالحة للزراعة والرعي مما أدى في المحصلة النهائية إلى دمار الأرض وفناء الثروة الحيوانية إما من جراء ذلك أو من جراء الصيد العشوائي بالنسبة للبرية، أو إبادة جنود الدرق للأليفة منها أو قيامهم بنهبها وبيعها انتقاما من أبناء الشعب الأريتري. خامسا: انعدام خدمات التعليم فضلا عن هامشيته ونشر الفساد والرذيلة والأنانية في صفوف الطلبة بحيث تشكل جيلا كاملا دون أن ينال حظه من التعليم. سادسا: تدني دخل الفرد حيث يبلغ 12 دولارا في السنة في المتوسط مما يجعل أريتريا في عداد أفقر بلدان العالم، ويقابل ذلك أن توقعات الشعب أصبحت عالية على الصعيد المادي بعد التحرير، بمعنى أن غالبية الأفراد تريد الآن أن ترى الكثير من متطلباتها المادية وقد تحقق بين يوم وليلة[82].

ومما لاشك فيه أنه يوجد لدى النخبة السياسية الأريترية الحالية خطط وبرامج واضحة لمعالجة مايواجهها من مشاكل تتعلق بالمعضلة الاقتصادية الآنفة الذكر، ولاشك أنها تسعى جاهدة للقيام بحل تلك المعضلة بالطرق الممكنة وفي أقصر مدة زمنية. ولكن هناك عامل جوهري يمنع من تنفيذ البرامج الطموحة وهو

و(Putnam, 1976: 167) و(Mills, 1965: 277) و(Lasswell, et al: 1952: 13) و (الحاج، 55:1991).

(3) المقصود بالأقنان هنا عبيد الأرض، وهي تلك الفئة من الرقيق التي تعمل على أرض سيد اقطاعي وتنتقل ملكية أفرادها من سيد إلى سيد اقطاعي آخر قد تؤول إليه ملكية تلك الأرض.

(4) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»: 1987، 73-94.

(5) انظر: عمر، ج.ع «ارتيريا استقلال شعبي أم استقلال ثورة». الاتحاد 7:1991/6/22.

(6) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي». المصور، 3508 (يناير) 1992: ص 22-23.

(7) التسمدي Tismidi بالتيجرية هو مقياس للأرض. ويعني بالتحديد تلك المساحة من الأرض التي يستطيع زوج من الجاموس حراثتها في اليوم الواحد وتحت الظروف العادية. انظر حول ذلك (Houtrat, 1981: 265).

(8) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي». االمصور 3508 (يناير) (1992: 22).

(9) انظر: المرجع السابق

(10) الجبهة الشعبية لتحرير «ارتيريا اليوم وغداً» دمشق، منشورات مجلة ساتم 1990: ص 80.

(11) يمكن تحديد الآنتلجنسيا على أنها تلك الفئة الاجتماعية التي تشمل المثقفين والمدرسين والطلاب وموظفي الحكومة من الدرجات الدنيا، والكتبة وصغار ضباط القوات المسلحة والشرطة.

(12) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا: «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 7:91/1.

(13) ارتيريا، (يناير 91) ص 7، نشرة اخبارية دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الارتيرية المؤقتة في دول الخليج . أبو ظبي.

(14) يشير بعض مسؤولي الجبهة الشعبية إلى أن المقصود من وجود اقتصاد مختلط هو إقامة نظام اقتصادي وطني متحرر من السيطرة الأجنبية وقائم على التخطيط والاعتماد على الذات مع الاعتماد على الاستثمارات من الخارج وخاصة تلك التي ترغب في الوفود إلى أرتيريا، وهي غير مرتبطة بشروط لا يمكن قبولها، يكون التطوير الاقتصادي فيه مرتكزاً على وجود قطاعين أحدهما عام، والآخر خاص، وتكون ملكية وسائل الإنتاج في القطاع العام للدولة حيث توجد سيطرتها التامة على وسائل الإنتاج والعملية الإنتاجية من خلال التوجيه المركزي لهذا القطاع، أما بالنسبة للقطاع الخاص فإن ملكية وسائل الإنتاج فيه تكون ملكية خاصة يتم من خلالها تشجيع استثمار الرأسمال الوطني والاستثمارات الأجنبية. حول ذلك انظر (سعيد، 1:1991) و(لقاء للكاتب مع محمد عمر محمود ممثل الحكومة الأرتيرية لدى دول الخليج في أبو ظبي 1992/6/7).

(15) انظر صحيفة الخليج الاماراتية 1992/6/19.

(16) انظر: الدقاق، م. «مقابلة مع أسياس أفورقي» المصور 3508 (يناير) 1992: ص 22.

(17) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية». 125:1987.

(18) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة الارتيرية 1992/5/16.

(51) انظر: منقريوس «مقابلة حول دور المرأة بعد التحرير» أرتيريا الحديثة، 6:1992.
(52) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 6:1992/2/1.
(53) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغداً»، 1990:94-95.
(54) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 4:1992/3/25.
(55) انظر: منقريوس «كلمة موجهة إلى المرأة الأرتيرية بمناسبة الذكرى الثانية والثمانين ليوم المرأة العالمي» أرتيريا الحديثة، 4:1992.
(56) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 95:1990.
(57) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «التقرير السياسي وبرنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» 123:1987.
(58) الجبهة الشعبية لتحرير أرتيريا «أرتيريا اليوم وغدا»، 1990 :21-26.
(59) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
(60) بيان الحكومة الأرتيرية المؤقتة حول الاستفتاء، 1992 :10.
(61) انظر: محمود، أ.أ. «أرتيريا وإشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
(62) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي» 1991/8/6.
(63) انظر صحيفة أرتيريا الحديثة 1:1992/4/18.
(64) انظر صحيفة الشرق الأوسط السعودية 3:1991/11/24.
(65) ارتيريا، فبراير 4:91 نشرة دورية تصدر عن ممثلية الحكومة الأرتيرية المؤقتة في دول الخليج، أبو ظبي.
(66) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(67) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 2:1992/2/8.
(68) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 5:1991/10/15.
(69) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1991/9/21و 1992/12/11.
(70) انظر صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 6[8[1991.
(71) انظر: صحيفة الأهرام، 1991/9/3 و 1991/9/6، وانظر: أيضا مجلة المصور القاهرية، 1992/1/3: 22-23 وصحيفة أرتيريا الحديثة، 1:1991/12/25.
(72) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(73) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة، 1992/1/8 و1992/3/11 :1-2.
(74) اذاعة صوت الجماهير الأرتيرية «مقابلة مع أسياس أفورقي»، 1991/8/6.
(75) انظر: صحيفة تشرين السورية 1991/10/19.
(76) انظر: صحيفة السفير اللبنانية 1991/10/15.
(77) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/15.
(78) انظر: صحيفة أرتيريا الحديثة 1992/4/22.
(79) انظر: صحيفة السفير 1991/10/15.
(80) انظر: محمود أ.أ. «أرتيريا واشكالية بناء الدولة»، الخليج 7:1992.
(81) انظر: علي، د.أ. «أرتيريا لن تمر بأزمة انتقال للدولة». ارتيريا الحديثة، 6:1991.
(82) تسفاصيون، ن «الوجه الآخر للمعركة». أرتيريا الحديثة، 1992: 6.

Markakis, J.
1973 "Social Formation and Political Adaptation in Ethiopia" Journal of Modern African Studies 3:365.
Mills, C.W.
1956 The Power Elite, N.Y.: Oxford University Press.
Mosca, G.
1939 The Ruling Class, N.Y.: Mc Graw-Hill,
Ottaway, M.
1976 "Social Classes and Corporate Interests in the Ethiopian Revolution", The Journal of Modern African Studies 3:469-486.
Pareto, V.
1935 The Mind and Society, N.Y.: Dover Publications.
Polacek,Z.
1978 "Hebrata Sabawinat Means: Socialism In Ethiopia". In Theories of Non-Marxist Socialism in Africa and Arab Countries Praha (Czechoslovakia). Oriental Institute:403 - 404.
Putnam, R.
1976 The Comparative Study Of Political Elites. Englewood Cliffs, N.J.: Printice Hall.
Tesggai, A.
1976 The Case for Eritrean National Independence. The Black Scholar (June): 26.
The Provisional Government of Eritrea
1991 "Investment Proclamation no.18/1991. Gazzette of Eritrean Laws. 4 (December 31):1.

———

1992
"Eritrean Referendum Proclamation, No.22/1992". Gazzette of Eritrean Laws 4 (April 7): 4.

استلام البحث فبراير 1992

اجازة البحث سبتمبر 1992

Type A Behaviour and its Relationship with personality Dimensions: A Factorial Study

Ahmed M. Abdel-Khalek **Abdel-Fattah M.Dowidar**
Mayssah A. El-Nayal **Adel S. Korayem**

Summery. The term "Type A" referes to a specific kind of behavior pattern characterized by severe competitiveness, desire to achieve , overarousal, muscle tension, sense of time urgency, anger, hostility, and impatience. The high score of any given person in measures of type A behaviour makes him more prone to suffer from coronary heart disease. In contrary, the type B behaviour pattern has the opposite characteristics of type A.

The aim of the present study was to investigate the relationship between a short form of the Jenkins Activity Survey (JAS) as a type A behaviour scale, and the personality dimensions of : Psychoticisim (P), Extraversion (E), Neuroticism (N), and Lie (L) as they measured by the Eysenck Personality Questionnaire (EPQ). The sample consisted of 56 male and 58 female Egyptian governmental personnel. Sex-related differences were not statistically significant between any of the aforementioned five variables. Nevertheless, the corelation coefficients were significant between JAS and E (+ve, females), P and L (-ve; males and females), N and L (-ve, females) N and P (+ve, females), and E and N (-ve, males). Last but not least, the most prominent result of the factor analysis was the extraction of a salient factor in which the JAS and E scales had significant loadings.